

Distr.
LIMITED

TD/L.411
24 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

موجز الحدث الجاني للأونكتاد

إمكانات وآفاق التجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- للمرة الأولى في السنوات الأخيرة، بحث الحدث الجاني ظاهرة بالغة الدينامية، وإن كانت صامتة تقريباً، تحدث في تدفقات التجارة والاستثمار العالمية، هي التجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢- فقد أظهرت التجارة بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية زيادة هائلة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، مع أنها بدأت من قاعدة منخفضة في تسعينات القرن الماضي. وفي عام ٢٠٠٦ بلغت قيمة مجموع صادرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى البلدان النامية ٨٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يُمثّل زيادة بنسبة قدرها ٢٩٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. أما مجموع وارداتها من البلدان النامية فقد زاد زيادة أكبر حتى من ذلك، بحيث بلغت تلك الزيادة نسبة قدرها ٤٢٤ في المائة، ليصل إلى ٧٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦.

٣- وأبدى الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، رغم استمرار ضآلته بالنسبة إلى مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، اتجاهًا تصاعدياً واضحاً إبان العقد المنصرم وكان لا يزال يكتسب زخمًا. فقد بلغ مجموع الاستثمار الخارجي من هاتين الفئتين ١٩٣ مليار دولار

من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وهو أعلى مستوى يسجله على الإطلاق، بحيث كان يُمثل نسبة قدرها ١٦ في المائة من التدفقات الخارجية العالمية مقارنةً بنسبة لا تتجاوز ٧ في المائة فقط قبل عشر سنوات.

٤- وقد أدار الحدث السيد أندري سافينيخ، نائب الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة في جنيف، وضم الحدث متحدثين عديدين هم: السيد كارلوس مارسيو كوزندي، الوزير ومدير الإدارة الاقتصادية بوزارة العلاقات الخارجية في البرازيل؛ والسيد أندري كيماريسكي، نائب المدير بوزارة الشؤون الخارجية في روسيا؛ والسيد أماريندرا خاتوا، الأمين المشترك لإدارة التجارة في وزارة التجارة والصناعة بالهند؛ والسيد زانات موكاشيف، رئيس قسم العلاقات الخارجية بمكتب رئيس الوزراء في كازاخستان.

الحالة الراهنة

٥- لقد اعتُرف بأن ظاهرة سرعة توسُّع التجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي مؤشر هام على تغيُّر جغرافية العلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن، إلى جانب التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، أن يكون مكسباً حقيقياً للتنمية. ومن الناحية الأخرى، كانت الدينامية موزعة بين قلة من البلدان، معظمها موجود في رابطة الدول المستقلة ودول آسيا النامية.

٦- ومقارنة بالماضي، كانت تدفقات التجارة والاستثمار الناشئة هذه موجهة إلى السوق، وفقاً للمصالح الاقتصادية والميزة المقارنة للشركاء التجاريين، ومن ثم كانت أكثر قابلية للاستدامة وأكثر تكاملاً.

٧- وكانت القطاعات الرئيسية للصادرات من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى البلدان النامية هي الوقود، الذي يشمل النفط الخام، والغاز الطبيعي، والفحم، والفلزات البخرسة. أما صادرات البلدان النامية إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فقد كانت أكثر تنوعاً وكانت تتركز أساساً في فئة قطاعات الصناعة التحويلية، من قبيل المنسوجات والملابس، والسلع الكهربائية/الإلكترونية، والمركبات، والآلات. وكانت الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية آخذة في التصاعد أيضاً.

٨- وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان يقف وراءها إلى حد كبير تزايد الطلب على الطاقة، والبحث عن أسواق جديدة وكبيرة، فضلاً عن القرب، والارتباط الثقافي، والعلاقات التاريخية.

الفرص

٩- إن التجارة والاستثمار بين فئتي البلدان هاتين كانا ينطويان على إمكانات كبيرة وتضمنا فرصاً هائلة، لا سيما إذا كانت تلك العلاقات مدعومة بتعاون شامل وشراكات استثمارية؛ وتدابير لتيسير التجارة والاستثمار؛ وترتيبات لنقل التكنولوجيا، وتحسينات في الهياكل الأساسية الداعمة للتجارة، لا سيما ترابط وسائل النقل. وهذه الروابط التعاونية الناشئة يمكن أن تدعمها أيضاً تدابير لتخفيف عبء الديون، وأفضليات تجارية (ممنوحة لأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص)، وسياسات ابتكارية، وتحرير للتجارة (خفض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية)، وتجارة في قطاعات الخدمات المتقدمة من قبيل تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

١٠- وقد حُدِّدَت مجالات دينامية عديدة للتعاون الفوري بين تلك البلدان، هي: الطاقة والتعدين والخدمات والزراعة.

التحديات

١١- بيد أن معوّقات عديدة، من قبيل عدم وجود وصلات للنقل أو عدم كفاية المعلومات عن فرص السوق، حالت دون تحقيق كامل إمكانات تعميق الروابط التجارية والاستثمارية. وعلاوة على ذلك، فإن انضمام الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وانضمام البلدان النامية، التي ليست أعضاء بعد في منظمة التجارة العالمية، إلى تلك المنظمة، وكذلك منح جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية "وضع الاقتصاد السوقي"، يمكن أن يعزّز التجارة والاستثمار بين الفئتين. وكان التحدي الآخر على صعيد السياسات هو إدانة دينامية تدفقات التجارة والاستثمار هذه وإضفاء تلك الدينامية على مناطق نامية أخرى، لا سيما البلدان الأفريقية. والتوسع في التجارة بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ينبغي أيضاً أن يشمل التجارة في الخدمات، التي تنطوي على إمكانات كبيرة، إلى حد أكبر كثيراً.

دور الأونكتاد

١٢- حث المشاركون الأونكتاد على التوسع في بحوثه وتحليلاته للتجارة والاستثمار بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وعلى رصد التطورات بصفة مستمرة، فضلاً عن تكييف برامجه الخاصة بالتعاون التقني بشأن قضايا محددة، ومن ذلك مثلاً تحسين مستوى تنمية الهياكل الأساسية للنقل وقواعد بيانات المعلومات/المعارف. وينبغي أن تبحث المنظمة أيضاً القضايا والاتجاهات الناشئة على صعيد السياسات فيما يتعلق بتدفقات التجارة والاستثمار المتزايدة هذه توجيهاً لتعزيز أوجه التكامل ولزيادة الفوائد التي تتحقق منها للتنمية إلى أقصى حد.
